معوقات إطلاق عجلة التعاون الاقتصادي بين البلدين ليست أمنية ولا سياسية وإنما تشريعية

وزير الصناعة العراقي لـ«الوطن»: مباحثاتي في سورية هامة جداً والمرحلة القادمة ستكون أفضل بكثير

لا يوجد أي حدود تمنع التعاون بين الدولتين اقتصادياً وزراعياً

سيلفا رزوق
ت: طارق السعدوني

اعتبر وزير الصناعة العراقي منهل عزيز الخباز أن زيارة وزراء عراقيين إلى سورية في وقت متزامن، هي رسالة جيدة جداً وتعطي انطباعاً واضحاً بأنه لا يوجد أي حدود تمنع التعاون بين الدولتين اقتصادياً وزراعياً.

وفي مقابلة مع «الوطن»، أكد الوزير خباز أن سورية والعراق بحاجة لتعاون كبير والدولتان تعرضتا لضرر كبير بسبب الإرهاب، مبيناً أنه في المرحلة القادمة نحتاج إلى التكامل لذلك فإن توطين الصناعة بين البلدين مهم وضروري، فالعراق وسورية بحاجة لاستثمارات متبادلة وبحاجة لرجال أعمال يمكن لهم جلب أموالهم من الخارج لاستثمارها في بلادهم، فالبلدان يبحثان عن تكامل حقيقي.

واعتبر خباز أن المعوقات التي تعترض إطلاق عجلة التعاون الاقتصادي بين البلدين ليست أمنية ولا سياسية، وإنما معوقات تشريعية، فلكل بلد تشريعاته الخاصة وقوانينه الخاصة في مجال استيراد المواد والتصدير والتعامل مع البضائع الأجنبية، ولذلك هناك حاجة إلى صيغة توافقية تخدم الطرفين بحيث نخرج بصيغة رابح رابح، مبيناً أن العلاقات التجارية والصناعية والزراعية تمس حياة المواطن، «ونحن بحاجة للتوازن بالمنطقة لذلك نحن نهتم بالموضوع الصناعي ولا نركز كثيراً على الموضوع السياسي».

الوزير العراقي الذي وصف مباحثاته في سورية بالهامة جداً، اعتبر أن المرحلة القادمة ستكون أفضل بكثير من قبل في الوقت القريب، ولاسيما أن المنطقة تخرج من تداعيات جائحة «كورونا»، والعالم بأمس الحاجة لإعادة البناء والإعمار والعراق وسورية بحاجة لإعادة الإعمار من جديد، ونحن بحاجة للجميع، ولأن نضع أيدينا بيد دول المنطقة من أجل النهوض بمجتمعاتنا لواقع أفضل بكثير.

وفيما يلي المقابلة كاملة

• تتزامن زيارتك إلى دمشق مع زيارة لوزير الزراعة العراقي أيضاً، هل لهذا التزامن أي مؤشرات أو دلالات تسعى بغداد لإيصالها من باب التعاون الاقتصادي الصناعي والزراعي؟

زيارة وزراء عراقيين إلى سورية تحمل معنى كبيراً، رغم عدم وجود ترتيب مسبق لذلك، فزيارتي صادفت زيارة وزير الزراعة وهذه رسالة جيدة جداً وتعطي انطباعاً واضحاً بأنه لا يوجد أي حدود تمنع التعاون بين الدولتين اقتصادياً وزراعياً، وسورية هي امتداد للعراق خاصة من الناحية الصناعية والزراعية لأن سورية بلد زراعي كبير وصناعي كبير والمنطقة بحاجة لها بالتأكيد، ولذلك رغبتنا بهذا التعاون والانفتاح من أجل تقديم ما هو أفضل على صعيد العلاقات بين البلدين.

• تحدثت بكثرة خلال الجولات التي قمت بها خلال زيارتك لسورية عن تأسيس شركات مشتركة وتوطين الصناعة وحدوث حالة توافقية في المجال الصناعي ربما بحاجة لتوضيح آليات الوصول لتطبيق هذه العناوين العريضة ولاسيما أن سورية تخطو باتجاه إعادة العمار؟

الصناعة والزراعة هي القاطرة الأساسية للاقتصاد في العالم وهي التي يمكن أن تسحب الدول نحو اقتصاد متميز ودول مستقرة، العراق اليوم يبحث عن اقتصاد قوي ودولة قوية ودولة واحدة ومستقرة وهذا لن يتم إلا باستقرار ما حوله والانفتاح على المحيط وحسن الجوار ووضع آليات أمان بين الدول للتعاون المشترك.

التعاون الصناعي والزراعي لا يمكن أن يتم بيد واحدة فاليد الواحدة لا تصفق، نحن نحتاج لتعاون كبير والدولتان تعرضتا لضرر كبير حيث تعرض العراق خلال الحروب إلى شبه تعطيل للصناعة وإيقاف كبير لمصانعه إضافة إلى أن هناك مصانع تم تدميرها بسبب الإرهاب، والعراق معروف منذ زمن طويل أنه بلد صناعي وله قيمة صناعية وكان الكثير من بضائعه يصدر لكن بسبب الحروب والمشاكل والإرهاب وإيقاف فتح الحدود لفترة كبيرة تسبب ذلك بتنافس كبير وإغراق السوق العراقي ببضائع غير جيدة تسببت جميعها في إيقاف مصانعه، إذا أردنا إعادة الصناعة لبلدنا فعلينا دراسة آليات حفظ السوق العراقي وآليات حماية المستهلك وآليات حماية المنتج العراقي والاحتكار وغيرها وهذه الأمور لو وضعت بشكل صحيح فإن الصناعة ستنهض، لكن العراق لا يحتاج لأيد عاملة لكن التكنولوجيا لها حق والأيدي الماهرة لها حق والرؤية والتصور له حق.

أنا شاهدت نوعاً من الصناعات في سورية غير موجودة في العراق كأننا نجد لها وطناً آخر في العراق ونحن نحتاج لتوطين هذه الصناعات في العراق، كذلك هناك بعض النشاطات الصناعية العراقية غير موجودة في سورية قد يكون لأنه لم تكن ضرورية في مرحلة معينة.

أنا أعتقد أننا في المرحلة القادمة نحتاج إلى التكامل لذلك بأعتقادي أن توطين الصناعة بين البلدين مهم وضروري، العراق وسورية بحاجة لاستثمارات متبادلة وبحاجة لرجال أعمال يمكن لهم جلب أموالهم من الخارج لاستثمارها في بلادهم، نحن نبحث عن تكامل حقيقي.

• ماذا عن المعوقات التي تقف في وجه هذا الطموح باستعادة التعاون والتكامل الاقتصادي بين سورية والعراق؟

في كل زمن هناك معوقات لكن حجم هذه المعوقات يتغير بين فترة وأخرى، أكثر المعوقات حالياً ليس أمنياً ولا سياسياً، وإنما معوقات تشريعية، فلكل بلد تشريعات خاصة وقوانينه الخاصة في مجال استيراد المواد والتصدير والتعامل مع البضائع الأجنبية، نحتاج إلى صيغة توافقية تخدم الطرفين بحيث نخرج بصيغة رابح رابح من أجل الوصول لشراكة حقيقية في حجم التبادل التجاري وهذا الحجم لا يعني جلب بضاعة من سورية إلى العراق إنما التبادل التجاري قد يعني الحصول على مواد أولية تكون رخيصة في سورية لكن يحتاجها العراق في الصناعة، والعكس صحيح هنا، المعوق الأساسي إذاً التشريعات، ونحن بحاجة لتفاهمات لتقارب هذه التشريعات أو وضع آليات لتسهيل التبادل والخبرات وتأشيرات الدخول والخروج ونقل البضائع وهذا كله بحاجة لآليات وضوابط تسهل التعاون بين الطرفين.

• إذاً تتحدث عن معوقات تشريعية فقط حالياً أمام استئناف حركة النشاط الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، ماذا عن قانون «قيصر» الذي تفرضه الولايات المتحدة على سورية، الذي يمس كما تعلم لقمة عيش المواطن ولاسيما أنه يفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في سورية.. ألا يشكل هذا القانون الجائر اليوم عقبة في طريق إطلاق عجلة التعاون الاقتصادي بين البلدين؟

برأيي الشخصي يبدأ التعاون من دون التفكير بأي شيء، أنا وبموافقة دولة رئيس الوزراء حضرت إلى سورية، وأنا لم آت للسياحة إنما جئت من أجل وضع خطوط إمكانية التعاون المشترك في المجال الصناعي. إذاً هذا دليل أنه يمكن للعراق تقديم ما يمكن للتعاون الصناعي المنتظر بين البلدين وبالتالي لا ننظر لأي معوقات تمنع نضعها نحن، وإنما المجتمع الدولي له رؤية سياسية معينة، لكن العلاقات التجارية والصناعية والزراعية تمس حياة المواطن ونحن اليوم نحاول توفير للمواطن ما يمكن توفيره، ونحن بحاجة للتوازن بالمنطقة، لذلك نحن نهتم بالموضوع الصناعي ولا نركز كثيراً على الموضوع السياسي.

• هل من اتفاقيات يمكن التوصل لها في هذه الزيارة؟

الزيارة ودية وبغرض الاطلاع على بعض المواقع ومناقشة وجهات النظر، والجانب السوري كان لديه بعض النقاط طلب من الجانب العراقي تسهيلها كما تكلمنا عن حجم البضائع والرسوم الجمركية وهذه النقاط سأنقلها للوزراء المعنيين في العراق بهدف الوصول لرؤية مشتركة لتذليل هذه الصعاب بالشكل العام، نحن نتمنى أن نكون دولاً سعيدة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، هذا لا يمكن أن يكون إلا بتعاون دول المنطقة.

• إذاً كيف تصف مباحثاتك في سورية وماذا يمكن للعراق أن يستفيد من سورية وكذلك بالنسبة لسورية ما الذي يمكن أن تستفيده من العراق؟

مباحثاتي في سورية كانت جدية جداً، ونحن اقتنعنا بأنه بعض الصناعات يمكن أن يتم نقلها إلى العراق وسنكون سعيدين أن نتبنى هذه الصناعات السورية في بلدنا، وهنا أتحدث على سبيل المثال عن الصناعات الدوائية ولاسيما أدوية السرطان، أنا زرت شركات أدوية كانت بمستوى رائع جداً وبمواصفات متقدمة جداً، والمكننة حديثة وتنتج مواد طبية وعقارات لعلاج السرطان غير موجودة في العراق ونحن بأمس الحاجة لنقل هذه التجربة للعراق، وأريد أن أشير إلى أن ما شاهدته في سورية هو قصة نجاح حقيقية، فهناك صناعات متطورة قائمة على الرغم من الوضع الصعب جداً في سورية، أيضاً صناعة الورق في سورية متطورة ونحن بحاجة لخبرة السوريين لإطلاق مصانعنا وأن نتعاون في تشغيل هذه المصانع سواء بالشراكة أم التعاون.

بالنسبة لسورية هناك الكثير من النشاطات العراقية يمكن أن تستفيد منها سورية في المجالات الهندسية والكيماويات، وفي مجال الأسمدة يمكن الاستفادة من الإمكانات العراقية لتوطين هذه الصناعة في سورية أو التعاون والتبادل التجاري لإيصال هذه المواد لسورية.

• دمشق وبغداد شكلتا على الدوام ركيزة استقرار المنطقة، هل يمكن لنا ومن خلال حديثك المتفائل اليوم أن نقول إننا مقبلون على نقلة نوعية ومختلفة في العلاقات في المرحلة القادمة؟

أتمنى التفكير بصيغ عملية أكثر، وأتمنى وجود اتحاد صناعي مشترك لدول المنطقة، وهذا الاتحاد يخدم المنطقة، وبالتالي ستكون هناك مصالح للجميع وتحمي الجميع وتجعل من المنطقة شمعة مضيئة.

أعتقد أن المرحلة القادمة ستكون أفضل بكثير من قبل في الوقت القريب، ولاسيما أن المنطقة تخرج من تداعيات جائحة «كورونا» والعالم بأمس الحاجة لإعادة البناء والإعمار والعراق وسورية بحاجة لإعادة الإعمار من جديد، ونحن بحاجة للجميع لنضع أيدينا بيد دول المنطقة من أجل النهوض بمجتمعاتنا لواقع أفضل بكثير.

الحكومة العراقية تبحث دائماً عن الاستقرار في المنطقة وترسم أن تكون اللاعب الأساسي في هذا الاستقرار، من أجل تأمين حياة سليمة للمنطقة بأكملها.

لردع الطلاب.. الفصل النهائي لـ ٥ سنوات لأي طالب يثبت استخدامه «البلوتوث» أو انتحال الشخصية خلال الامتحانات

فادي بك الشريف

أصدر مجلس جامعة دمشق قراراً تضمن فرض عقوبة مشددة بحق الطالب الذي يثبت استخدامه شبكة البلوتوث وجميع الوسائل التقنية أو انتحال الشخصية في الامتحانات الجامعية.

ويقضي القرار بعدم النظر في إعادة الطالب المعاقب بعقوبة الفصل النهائي بسبب المخالفات المذكورة قبل مرور خمس سنوات على تاريخ صدور قرار العقوبة، شريطة عرض كل حالة على مجلس الكلية ومجلس شؤون الطلاب ومن ثم العرض على مجلس الجامعة، وبهذا القرار تلغى كل القرارات السابقة المخالفة له.

وأهابت رئاسة الجامعة بالطلبة الانتباه والحذر وعدم التورط باستخدام وسائل الغش في الامتحان أو التغرير بهم من ضعاف النفوس تفادياً لمخاطر كبيرة ومنعكسات تؤثر سلباً في مستقبلهم الدراسي والعلمي وتؤدي بهم إلى الضياع.

هذا وأكدت مصادر جامعية رسمية لـ «الوطن» أن القرار الجديد نص على زيادة المدة التي يحق فيها للطالب (المفصول فصلاً نهائياً) التقدم بعدها بطلب إعادة ارتباط من سنتين لـ ٥ سنوات، أي بزيادة ٣ سنوات على المدة السابقة، علماً أن القرار صدر عن مجلس الجامعة بعد المداولة بحضور وموافقة عمداء الكليات نظراً لأهميته، وخاصة أن الأمر يشمل أي عقوبة تتعلق بالفصل النهائي بما فيها تكرار حدوث المخالفة الامتحانية.

هذا وأشارت المصادر إلى أن الهدف من القرار تحقيق عامل الردع، والحزم في التعامل مع هذا النوع من المخالفات (بلوتوث- انتحال شخصية) وعدم التفكير بارتكاب أي مخالفة.

واعتبرت أن لا تغيير على العقوبات والمخالفات الأخرى التي تتنوع بين الإنذار ووضع علامة الصفر في المقرر، أو الفصل لعدة دورات الامتحانية.

في السياق أعلنت جامعة دمشق عن الشروط الخاصة للانتقال المتماثل «التحويل المتماثل» من الجامعات الحكومية السورية إلى كليات جامعة دمشق وتحديد أعداد الطلاب الممكن قبول انتقالهم.

ونصت الشروط على أن يكون الطالب ناجحاً وليس متقولاً وفق مفاضلة بين المتقدمين حسب المعدل، ولا يسمح للطالب المستجد في سنة القبول بالتحويل المتماثل (بعد مضي سنة على القبول)، مع السماح بالنقل المتماثل للسنوات الانتقالية الثانية والثالثة.

ويطالب الطالب بجميع مقررات ما بعد السنة الثالثة، وعدم قبول الطالب المنقطع، كما يتم قبول النقل المتماثل وفق نظام التعليم الموازي باستثناء الطالب الذي حقق معدل القبول وفق نظام التعليم العام في الجامعة التي يرغب بالانتقال إليها في عام القبول.

تعديات على طريق صلخد- العانات بالأبنية المخالفة والأكشاك

السويداء - عبير صيموعة

بيّن مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في السويداء شامل الدعبل بتصريح لـ«الوطن» أنه تم المباشرة من مؤسسة الإسكان العسكري بصيانة وتحسين مقطع من طريق صلخد- العانات- الحدود الأردنية في موقع مفرق عوس باتجاه صلخد بقيمة عقدية وصلت إلى ٢٧٣ مليوناً.

وأشار إلى أن فرع المؤسسة عن طريق الشركة العامة للطرق والجسور باشر صيانة طريق صلخد- بكا- دوار المفطرة بقيمة عقدية تصل إلى ١٩٣ مليوناً حيث يتضمن العمل تأهيل دوار مفرق بكا جراء الانهيارات وتخرب مقطع الطريق على كامل الدوار إضافة إلى تحسين منحنيات أفقية عدد ٢ وصيانة الإسفلت المتخرب على طريق صلخد- بكا لافتاً إلى أن الصيانة تتم ضمن وصلة طرقية على الطريق تم تحويلها مؤخراً إلى طريق مركزي.

ولفت الدعبل إلى المباشرة بمشروع صيانة وتأهيل التصريف المطري وتركيب حواجز أمان على الطرق المركزية تقوم على تنفيذه الإنشاءات العسكرية في مواقع متفرقة موضحاً أن المشروع يتضمن تركيب إشارات السلامة الطرقية ومحددات جوانب وتركيب حواجز أمان في أماكن الردميات العالية في طريق مردك- شهبا القديم وطريق السويداء- صلخد في بعض الإنشاءات.

وأشار الدعبل إلى أن الفرع أنجز خلال العام الفائت ثلاثة عقود بقيمة تجاوزت ٥٣٥ مليوناً أولها مشروع تعبيد جسر سليم وتحسين مقاطع في طريق دمشق السويداء الجديد في مواقع متفرقة بتكلفة وصلت إلى ٢٢٠ مليوناً وعقد تحسين طريق السويداء- صلخد بمواقع متفرقة بكلفة تجاوزت الـ٢٠٠ مليون إضافة إلى عقد صيانة وتحسين مقطع من طريق السويداء- ظهر الجبل- سالة بتكلفة وصلت إلى ١١٥ مليوناً.

ولفت إلى وجود معوقات وصعوبات في العمل أولها النقص بالكادر الفني والإداري في الفرع إضافة إلى التعديات على حرم الطرق من بعض الأهالي في عدد من المواقع بالأبنية المخالفة والأكشاك فضلاً عن تعرض الإشارات الطرقية (الدلالية والتحذيرية) للعبث والتخريب مما يرتب تكاليف مالية إضافية في العمل.

وأوضح الدعبل أن المؤسسة العامة للطرق في السويداء مسؤولة عن طريق دمشق- السويداء الجديد والقديم وطريق السويداء- ولغا- إزرع وطريق السويداء- القريا- بصرى الشام إضافة إلى طريق السويداء- صلخد - الحدود الأردنية والطريق الحدودي الموازي للسويداء- طريق الجبل- سالة وطريق السويداء- الاصلحة وطريق صلخد- بكا- دوار المفطرة حيث إن باقي الطرق هي من اختصاص الوحدات الإدارية في المحافظة.